جامعة تكريت-كلية القانون

فرع القانون العام - المرحلة الثالثة (الصباحية والمسائية)

السنة الدراسية 2024- 2025

محاضرات مادة القانون الدولي العام

من اعداد

أ.د. ناظر احمد منديل أ.د. كامل عبد خلف

أ.د. عمر عبد الحميد عمر أ.د. خالد عكاب حسون

أ.د. نايف احمد ضاحي أ.م.د. نومان حمود مضحي

تنفيذ المعاهدات Implementation of Treaties

- تتضمن المعاهدات عادة نص يحدد التاريخ والاجراءات التي تصبح معها المعاهدة نافذة المفعول.
- المعاهدة تصبح سارية المفعول من وقت تبادل التصديقات او من وقت الايداع في حالة عدم وجود نص للتاريخ.
- تنفيذ المعاهدات يثير اشكالات عدة، منها ما يتصل بأثار المعاهدات قبل التنفيذ، ومنها ما يتصل بتاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الثنائية والجماعية، ومنها ما يتعلق بتنفيذ المعاهدات داخل الدول، وتنازع المعاهدات مع التشريع الداخلي.

اثر المعاهدات قبل التنفيذ The impact of the treaties before execution

١. **عدم افساد الغرض من المعاهدة.**

م١٨ من اتفاقية فيينا(تلتزم الدولة بالامتناع عن الاعمال التي تستهدف افساد الغرض من المعاهدة، وذلك أ- اذا وقعت على المعاهدة او تبادلت الوثائق الخاصة بها بشرط التصديق او القبول او الموافقة الى ان تبدي نيتها في ان لا تصبح طرفا في المعاهدة. ب - او اذا عبرت عن ارتضائها الالتزام بالمعاهدة انتظارا لدخولها دور النفاذ وبشرط ان لا يتأخر هذا التنفيذ بدون مبرر.

٢- **تطبيق بعض شروط المعاهدة قبل دخولها دور النفاذ،** يتم ذلك عندما تتضمن المعاهدة بعض الشروط التي يجب تحقيقها قبل ان تصبح المعاهدة كاملة وقابلة للتنفيذ، اذا نصت المعاهدة على وجوب التصديق مثلا اضطرت الدول الى القيام به قبل التنفيذ.

٣- تنفيذ المعاهدة بصورة مؤقتة

- في حالة النص او الاتفاق على تنفيذ المعاهدة بشكل مؤقت لحين التصديق، يمكن تنفيذ المعاهدة وخاصة في معاهدات انشاء المنظمات الدولية لاستحداث الاجهزة الخاصة والمرتبطة بالمنظمة.

٤ - تطبيق المعاهدة على مراحل

- غالبا مايكون تنفيذ المعاهدات على مراحل ولا تدخل المعاهدة نطاق التنفيذ الكامل الا بعد اتمام المرحلة النهائية.
- التزامات الدول هنا لاتكون كاملة الا بعد مرور هذه المدة. هذه تكون في المعاهدات الاقتصادية.

تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الثنائية

- حسب اتفاق الدول.
- اما عند التوقيع على المعاهدة، او تاريخ استلام كل طرف مذكرة الطرف الاخر في حالة تبادل المذكرات، او تاريخ تبادل التصديقات .
- او عند تضمين المعاهدة شرط صريح مثلا بعد مضي سنة.

تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدات الجماعية وهو يختلف باختلاف المعاهدات

أ- المعاهدات ذات الطابع الشخصي(شخصية المتعاقدين تعد محلا للاعتبار)، ينبغي قبولها من قبل جميع الدول الاطراف التي فاوضت ووقعت. (السوق الاوربية المشتركة، معاهدة حلف شمال الاطلسي)

ب- المعاهدات الجماعية العامة(وفيها اتجاهين الاول يركز على الصفة شبه التشريعية للمعاهدة، وهنا عدد قليل من الدول يكفي، والاتجاه الثاني وهو السائد الذي يتضمن قبول المعاهدة من عدد كافي من الدول، لان المعاهدة الجماعية العامة التي لا يطبقها عدد كافي من الدول لا يكون لها جدوى حقيقية.

- تحديد عدد الدول يختلف في المعاهدات العامة الجماعية.
- ميثاق نظام روما للعام ١٩٩٨الذي انبثقت المحكمة الدولية الجنائية تطلب تصديق ٦٠ دولة عليه ليدخل حيز النفاذ .
- هناك معيار اخر هو معيار النوعية وليس الكمية فقط، مثل ميثاق الامم المتحدة الذي اشترط في المادة ١١٠ فقرة ٣ على وجوب ايداع الدول دائمة العضوية تصديقاتها على الميثاق واغلبية الدول الاخرى.

تنفيذ المعاهدات داخل الدول

- هل تعد المعاهدة النافذة دوليا، نافذة داخل الدول وتسري في مواجهة الافراد والمحاكم بشكل تلقائي، ام يستلزم تشريع داخلي بنشرها او اصدارها لتكون نافذة؟
- حل هذه المسألة غالبا يكون في نطاق القانون الداخلي ووفق دستور كل دولة، وكالاتي:

- دول تعد المعاهدة في حكم القانون الداخلي بمجرد ابرامها، ولها قيمة قانونية ملزمة للأفراد والحاكم تساويها مع التشريع الداخلي، حتى اذا وجد فيها ما يخالف الدستور(الولايات المتحدة م ٦ من دستورها) حيث تنفذ المحاكم اية اتفاقية دون الحاجة لنص تشريعي بها في حالة المعاهدات ذاتية النفاذ " التي بطبيعتها او بمقتضى نص صريح فيها لا تحتاج الى تشريع لجعلها سارية المفعول. وكذلك سويسرا.
- اذا كانت المعاهدة غير ذاتية النفاذ فلابد لنفادها من تشريع خاص بها يصدر عن الدولة.
- هناك دول تحتاج الى اصدار تشريع داخلي لتصبح المعاهدة سارية المفعول (النمسا، ايطاليا في م ٨٠ من الدستور).

- في بريطانيا المعاهدات التي تمس الحقوق الخاصة بالأفراد ، او التي تتضمن تعديلا في القانون العرفي او التشريعي، او التي تفرض التزامات مالية جديدة على الحكومة البريطانية او تلك التي تمنح سلطات اضافية للملكة البريطانية، او التي تتضمن تنازلا عن جزء من الاقليم البريطاني او التي ينص فيها على شرط عرضها على البرلمان البريطاني، فينبغي ان يوافق البرلمان عليها قبل التصديق عليها ، ثم يصدر تشريع خاص بدمج المعاهدة صراحة في القانون الداخلي، كي تكون جزءً من قانون البلد وتسري بوجه الافراد والمحاكم، وهذا التشريع عادة يصدر قبل التصديق على المعاهدة.
- الاتفاقات ذات الشكل المبسط تصبح نافذة بمجرد التوقيع عليها ، شرط ان لا تتعارض مع القوانين الداخلية.
- في فرنسا لا تصبح المعاهدات نافذة الا بعد نشرها.
- في العراق ينبغي التصديق على المعاهدة بقانون تصديق ينشر في الجريدة الرسمية لتصبح المعاهدة نافذة داخل العراق تتمتع بالقوة ذاتها التي يتمتع بها القانون الداخلي .

التنازع بين المعاهدة والتشريع الداخلي

- قد تنظم المعاهدات حالات لم يكن القانون الداخلي ان تناول تنظيمها، او انه تناول تنظيمها قبل المعاهدة بشكل متناقض او متفق مع هذه المعاهدة.
- القاضي الداخلي اذا وجد امامه نصا في القانون الداخلي يتعارض مع نص وارد في معاهدة عقدتها دولته؟ ماذا سيطبق، القانون ام المعاهدة؟ الجواب هو ان حل هذه المسألة تتوقف على وجود نص دستوري يقضي بتغليب المعاهدات على القانون الداخلي او انعدامه.

١. في حالة وجود نص دستوري(دساتير بعض الدول تنص بشكل صريح على تغليب المعاهدات على القوانين الداخلية) منها فرنسا في دستور ١٩٥٨ م٥٥، هولندا في دستورها المعدل في ١٩٥٣، ١٩٥٦ في م ٦٣، سويسرا التي تغلب المعاهدة على القانون الداخلي حتى لو كان القانون لاحقا للمعاهدة.

٢. في حالة عدم وجود نص دستوري ، وهنا ينبغي التمييز بين حالتين:

الاولى- ان يكون التشريع اسبق من المعاهدة.

الثانية – ان يكون التشريع لاحقا للمعاهدة.

الحالة الاولى التشريع اسبق من المعاهدة

- استنادا الى المبدأ الذي يحكم تنازع القوانين من حيث الزمان ، أي مبدأ نسخ القانون القديم بالقانون اللاحق، ولكون المعاهدة تعادل قوة القانون، هنا نكون امام قانون جديد ينسخه ويلغي ما سبقه من قانون.
- هنا لن يجد القاضي الوطني اية صعوبة فيطبق نصوص المعاهدة.

الحالة الثانية في حالة كون التشريع لاحق للمعاهدة

- هنا القاضي يميز بين حالتين، هما:

١. حالة سكوت او غموض التشريع اللاحق من حيث موقفه من المعاهدة.

٢. حالة ثبوت نية المشرع بوضوح وصراحة في مخالفة بنود المعاهدة السابقة.

في الحالة الاولى القاضي يفترض لم يقصد مخالفة المعاهدة السابقة واراد الاحتفاظ بها ضمنا للتطبيق الى جانب تطبيق احكام التشريع اللاحق، وهنا يسعى القاضي الى التوفيق بين المعاهدة والتشريع اللاحق الذي يطبق على الأفراد من لدول غير الاطراف في هذه المعاهدة. والاجانب الذين دولهم طرف في هذه المعاهدة فلا يسري عليهم التشريع اللاحق.

وفي حالة نص التشريع على مخالفة المعاهدة بشكل صريح ، هنا يتعذر على القاضي التوفيق بين المعاهدة والنص التشريعي ، يضطر القاضي الوطني هنا الى تطبيق التشريع اللاحق ويهمل المعاهدة وتتحمل دولته تبعة المسؤولية الدولية على الاخلال بالمعاهدة.